

الأوراق التجارية :

(ملخص المحاضرة)

تعريف: الورقة التجارية هي محرر مكتوب وفقاً لأوضاع شكلية يحدد لها القانون قابلية اللجوء إليها  
بالطرق التجارية، وتمثل حقاً موضوعه مبلغاً من النقود يستحق إوفاء بمجرد الإطلاع أو في ميعاد  
معين أو قابل للتعيين. يستقر العرف على قبولها كأداة لشوية الديون شأنه كشأن النقود.  
خصائص الورقة التجارية :

- 1- أن تكون قابلة للتداول بالطرق التجارية، ويمكن تداولها عن طريق التظهير.
  - 2- يجب أن تمثل الورقة التجارية حقاً يكون موضوعه مبلغاً من النقود.
  - 3- أن يكون الحق التقديري معين المقدار بشكل دقيق (البيانات الإلزامية المكتوبة بالعرف والإرقام... وغيره).
  - 4- يجب أن تتضمن الورقة التزمياً بدفع مبلغ واحد في ميعاد واحد.
  - 5- أن يقبلها العرف كأداة ائتمان وأداة وفاء بدلاً من النقود.
- أنواع الأوراق التجارية :  
السفينة، السحب، السحب على رؤس الأموال، السحب على الحساب، السحب على إيداع.

هي محرر مكتوب وفقاً لأوضاع شكلية مذكورة في القانون، تتضمن أمراً إيجابياً من شخص هو الساحب إلى شخص  
آخر هو المسحوب عليه، بأن يدفع لأمر شخص ثالث هو المستفيد، مبلغاً معيناً بمجرد الإطلاع أو في ميعاد  
معين أو قابل للتعيين.

- الم 3 ق 3 ج و الم 389 ق 3 ج: نصت السفينة على أن تجارياً مهماً كان (ساحباً).
- البيانات الإلزامية في السفينة: الم 390 ق 3 ج. (انظر الم 391 ق 3 ج).
- السفينة تتداول ما تشاء لأمر من طرفي التظهير أي الكتابة على الورقة.
- لا يصير حامل السفينة على قبول الوفاء قبل حلول ميعاد الاستحقاق. كما لا يجوز مطالبة المسحوب عليه بالوفاء  
قبل حلول ميعاد الاستحقاق، فإذا أوفى المسحوب عليه بسفينة قبل استحقاقها فإنه يتحمل  
تبعث ذلك.

10000 دينار جزائري	بكرة في 1/1000
[ ]	
اسم الساحب تاجر بكرة عنوانه	
ادفعوا بموجب هذه السفينة الأمر المبدئي مبلغ عشرة آلاف دينار جزائري	
توقيع الساحب	ب
المسحوب عليه	ب
البيانات	ب
تاريخ	ب
عنوان	ب
توقيعه	ب

10000 دينار جزائري	بكرة في 1/1000
بفئة	
ادفعوا مبلغ عشرة آلاف دينار جزائري بموجب هذه السفينة	
للسيد (المستفيد) لأمه في تاريخ 1/10/1990	
السيد: الساحب	السيد: المسحوب عليه
عنوانه: العنوان	عنوانه: العنوان
مس	مس

- إذا اغفال أي بيان من البيانات المذكورة في الم 390 فتحت تصحیح السفتحة كورقة عادية لا قيمة لها (قصاصه ورق) ، غير أنه هناك حالات استثنائية :

- إذا لم يذكر في السفتحة تاريخ الاستحقاق ، تكون مستحقة لدى الاطلاع .
- إذا لم يوصف فيها مكان الدفع فإن المكان المبين بجانب المسحوب عليه يعد مكاناً للدفع .
- إذا لم يذكر مكان الانشاء تعتبر كأنها مستأخ في المكان المبين بجانب اسم الساحب ،

### ٥٤ - السند لأمر :

السند لأمر هو ورقة مكتوبة (محرر) يلتزم بمقتضاه شخص (الساحب ، المحرر) بأداء مبلغ محدد في تاريخ معين لمستفيد أو لأمره . هذا المحرر يشتمل على شخصين : ساحب ومستفيد ، فمحرر السند لأمر هو الساحب والمسحوب عليه في آن واحد وهو يتعد بالأداء ولا يدعو غيره للقيام به مثل ما هو في السفتحة .

- البيانات الإلزامية في السند لأمر : (الم 466 ق ٢) :

<p>10000 دينار جزائري سند لأمر أنتور أنا السيد ... (الساحب) ... دفع في ... كهر السيد ... (المستفيد) مبلغ عشرة آلاف دينار جزائري (10000 دج) اسم الساحب : ... توقيعه : ...</p>	<p>10000 دج سند في 2020/.../... أنتور بأداء دفع بموجب سند الأمر هذا السيد ... (المستفيد) مبلغ عشرة آلاف دينار جزائري في ... ب ... اسم الساحب ، عنوانه ، توقيعه</p>
--	--

### ٥3 - الشيك :

الشيك ورقة مكتوبة وفق أو صاغ يجدها القانون ، يأمر فيه شخص (الساحب) شخص آخر (المسحوب عليه) وهو البنك بأن يدفع مبلغاً معيناً من النقود لمجرد الاطلاع لشخص معين أو لإدائه أو لحامله .  
للسيك خصائص :

- الشكالية : وجوب تحرير الشيك وفق بيانات محددة مع ذكر كلمة شيك (الم 472 ق ٢) .
- مستحق الوفاء لدى الاطلاع ، فلا يكون أمر الساحب معلقاً على شرط أو قيد ، كما لا يجوز أن يكون أداة ضمان .
- وجوب وجود مقابل وفاء لدى المسحوب عليه وقت السحب والاعراض الساحب لتقوية حرمته إهدار شيك بدون

رصيد - الشيك ورقة مصرفية : حسب الم 474 ق ٢ يتم سحب الشيك وعلى سبيل الحصر على مصرفي (البنك) أو مقاولته أو مؤسسة مالية أو على مصلحة الصكوك البريدية أو مصلحة الودائع والأمانات أو الخزينة العمومية أو قباضة مالية ، مؤسسة القرض البلدي ، هناديق القرض الفلاحي .

البيانات الإلزامية - الم 472 ق ٢ : يتجوي الشيك على البيانات الآتية :

- 1- ذكر كلمة الشيك مدرجة في نص السند نفسه باللغة التي كتب بها .
- 2- أمر غير معلق على شرط يدفع مبلغ معين .
- 3- اسم الشخص الذي يجب عليه الدفع (المسحوب عليه) .
- 4- بيان المكان الذي يجب فيه الدفع .
- 5- بيان تاريخ انشاء الشيك ومكانه .
- 6- توقيع من أصدر الشيك (الساحب) .

## الاوراق المستعمدة في التفنين التجاري الجزائري

1- سند الخزن : سند الخزن يتوّم بتعديره تاجر يعطي ضماناً لتوفيقه علم بضاعة مودعة

بأحد طهارن الهوميّة هذه الأخيرة هي عبارة عن منشأة تهيء بناداً أو مكاناً مهيئاً جبالاً

لا يداع البضائع ، الم 43 مكررة : هو سند يسمح للمودع بالاعتراض على البضائع المودعة بالخزن لحام ...

- المخزن يخلص لتاجر من متاعب البضاعة التي لا يحتاج إليها حالياً ، من ناحية مبادية ، وتخليصه

أيضاً من العقبات التي تشيّر لها طيارزة القانونية وأهمها ما يتحقق برهن لبضائع .  
فغرضه أنه ينقل بضاعة كـ 10000 قنطار من القمح (مبارين) لنقل ، الحال ، لتخزين والتفريغ والمخاطر الفرقة  
يستطيع أن ينقل حيازته صك أو سند الخزن الذي بين يديه إلى تاجر آخر .

- سند الخزن يتكون من جزئين (ورقتين) ، الأولى تسمى "إيصلاً" وهو يصل أو سند الإيداع

والجزء الثاني يسمى "سند الرهن" . حيث تسمى الم 43 مكررة بـ : سند الخزن هو

استمارة ضمانات ملققة يوصل البضائع المودعة بمخازن عامة .

2- سند النقل : هو عقد يلتزم بمقتضاه شخص بأن ينقل بنفسه شخصاً أو شيئاً من مكان إلى آخر مقابل أجر .

وينتمى من طرفين : الملتزم بالنقل أو الناقل والمرسل . وإذا كان العقد يتم بين المرسل والناقل ،

أو أنه يدخل في علاقة شخص ثالث هو المرسل إليه ، وقد يكون المرسل إليه والمرسل هو شخص واحد

كما يرسل تاجر مركزه الرئيسي في الجزائر بضائجه إلى فرنسا بواسطة شركة نقل .

عقد تحويل القاتورة : عرفته الم 43 مكررة 14 ق 1 : عقد تحويل القاتورة هو عقد نقل بمقتضاه شركة متخصصة ، تسمى "الوسيط"

محل زبونها بلسمى "المنتهمي" ، عندما تتدفق فوراً لهذا الأخير المبلغ التام للقاتورة لأجل معدد ناتج

من شخص ، وتشكّل نتيجة عدم التسديد ، وذلك مقابل أجر .